الاستيطان الأوروبي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية وانعكاساته الاجتماعية

■ أستاذ التاريخ المعاصر جلال زين العابدين
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك الدار البيضاء- المغرب

مقدمة

أدت الهيمنة الاستعمارية والسياسة الفلاحية التي اتبعتها سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب إلى إحداث تحولاتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ عميقةٍ في الوسط القروي؛ حيث تمّت هيكلة بناه الإنتاجية على أساس مقتضيات السوق الفرنسية والمراكز الرأسمالية، فاحتكر الأوربيون الفلاحة العصرية المعتمدة على التقنيات والمفاهيم الزراعية الحديثة والتي تحظى بمختلف أشكال الدعم من إقامة بنياتٍ تحتيةٍ، ونظام المكافآت المتعددة والمتنوعة للمستوطنين الزراعيين لتسهيل غرس جذورهم في التربة المغربية أولاً، ولتسهيل اندماجهم في الاقتصاد الفلاحي الفرنسي ثانياً.

وإلى جانب الفلاحة الكولونيالية، نجد الفلاحة المغربية التي أحاطتها سياسة الحماية بحزامٍ من البؤس والتخلف، فكان من نتائجها تجميد وتفتيت هذه الفلاحة رغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للسكان الحضريين والقرويين على السواء، فأغلقت أمامها جميع أبواب الطموح

المنارة للاستشارات

لتجاوز وضعية الفلاحة المعاشية، وقد أدت الأشكال الجديدة من الاستغلال التي رافقت الاستيطان الأوروبي إلى ظهور تناقضات اجتماعية عميقة مست الأسر والقبائل، وأعادت تصنيف المجتمع المحلي حسب المهن والدخل ومستوى المعيشة، كما أدت إلى زعزعة كيان المجتمع المغربي، وإلى تصدع البنى والعلاقات القبلية لتحل محلها علاقات الإنتاج المبنية على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والفردانية التمايز الاجتماعي، وإلى بروز علاقات اجتماعية لم يألفها المجتمع المغربي الذي كان مبنيّاً على التآزر والتضامن وعلى أساس علاقات القرابة وروابط الدم وأواصر التضامن القبلي.

أولاً: الفلاحة المغربية في استراتيجية سلطات الحماية الفرنسية

١ - الفلاحة المغربية قبل الحماية

كانت الفلاحة تلعب دوراً اجتماعيّاً واقتصاديّاً مهمّاً في حياة المغاربة، وقد ظلت لوقت طويل تقوم على علاقات بين عاملين: الإنتاج المحلي والاستهلاك الذاتي للسكان، فكانت تقوم بتلبية حاجياتهم كمّاً ونوعاً. غير أنها عانت من توالي سنوات الجفاف التي كانت تدوم أحياناً لسنوات طويلة، كان آخرها الجفاف التي امتدت لخمس سنوات بشمال المغرب بين سنتي 1878 و 1883، وإلى سبع سنوات في الجنوب أيْ إلى حدود سنة 1885. كما عانت من الاجتياح الكثيف لجحافل الجراد، إذ يبرز نيكولا ميشيل(Nicolas Michel) أنه بين 1800 و 1912 اجتاح الجراد 32 مرة جهات مختلفةً من المغرب في ظل انعدام إمكانية محاربته[1]. يضاف إلى هذه المشاكل مشكل البنية العقارية المعقدة وغير المساعدة، والتي لم تمنح السلاسة والمرونة الكافية للاستثمار في الفلاحة، حيث إن الملكية الخاصة للأرض لم تكن منتشرةً في المغرب قبل الحماية، وكانت محصورةً جدّاً في أراضي بعض العائلات الكبرى[2]. وكانت الأرض تتوزع من الناحية القانونية إلى:

- الأراضي الجماعية أو أراضي القبائل، وهي أراضٍ في ملكية الجماعة ولا يمكن التصرف فيها أو تفويتها.

(1) الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار- ضريبة الترتيب-، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011، ص.32.

(2) الطيب بياض، " قرن من الفلاحة بالمغرب"، مجلة زمان، العدد7، 15 أبريل/ 15 ماي 2014/ ص.63.

المنارة للاستشارات

- أراضي المخـزن، وهـي أراضٍ تابعـةٌ للدولـة وتشـمل الأمـلاك المخزنيـة وكل مـا لا يمكـن امتلاكـه لأنـه في مصلحـة العمـوم مثـل الشـواطئ والغابـات.
- أراضي الجيـش، وهـي أراضٍ تابعـةٌ للدولـة أقطعتهـا لبعـض القبائـل مقابـل تقديمهـا لخدماتهـا العسـكرية لصالـح المخـزن.
- أراضي الأحبـاس، وهـي الأراضي التـي تـم توقيفهـا عـلى الأحبـاس، وهـي كذلـك لا يمكـن تفويتهـا.
- أراضي الخـواص، وهـي أراضٍ في ملكيـة الأفـراد لكـن كـما سـبقت الإشـارة إلى ذلـك ظـل انتشـارها محـدوداً[1].

لم يكـن التعقيـد الـذي ميـز البنيـة العقاريـة في المغـرب غـير محفـزٍ للإنتـاج والاسـتثمار الفلاحـي بالنسـبة للمغاربـة فحسـب، بـل شـكّل أيضـاً حاجـزَ صـدٍّ قانـونيٍّ بالنسـبة للأوربيـين الطامعـين في امتـلاك الأراضي المغربيـة مـا جعلهـم يناورون عـن طريـق المخالطـة والحمايـة القنصليـة، قبـل أن يطرحـوا الموضـوع للتفـاوض عـلى أسـاس أحقيتهـم في امتـلاك العقـار مقابـل أدائهـم للضرائـب الفلاحيـة، وهـو موضـوع تطرقـت إليـه المـواد 11 و12 و13 مـن مؤتمـر مدريـد، والمادتـين 59 و60 مـن مؤتمـر الجزيـرة الخـضراء[2].

وإذا كان إنتـاج هـذا القطـاع قـد ظـل تحـت رحمـة التقلبـات المناخيـة وعـانى مـن البنيـة العقاريـة المعقـدة ومـن الأسـاليب التقليديـة المسـتعملة، فـإن عوامـل أخـرى أسـهمت في تغيـير ملامحـه، وخاصـة الإكراهـات الجديـدة التـي أفرزهـا التدخـل الاسـتعماري. ذلـك أن دخـول المسـتعمر إلى المغـرب ومـا تبعـه مـن جحافـل المعمريـن، أدى إلى خلخلـة هـذا التـوازن مـن خـلال اسـتيلائهم عـلى أجـود وأخصـب الأراضي الفلاحيـة، فأخـذت وسـائل العيـش تتضـاءل بالنسـبة للفلاحـين تدريجيّـاً بسـبب نقـص مسـاحة الأراضي الصالحـة للزراعـة، ويقـول القبطـان روميـو (Capitaine Romieu) في هـذا الصـدد عـن بنـي ورايـن »إن دخولنـا البـلاد قـد أخـل بالتـوازن العريـق بـين أعـداد السـكان وبـين الإنتـاج،

(1) المرجع نفسه والصفحة نفسها.
(2) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

المنارة للاستشارات
ww

وهـو تـوازنٌ كان يفيـد السـكان أنفسـهم، فأعطـي المعمـرون أزكى الأراضي التـي كان النـاس يسـتغلونها (...) وحـدّدت مناطـق الغابـات وأسـندت إدارتهـا إلى مصلحـة الميـاه والغابـات، وذلـك مـا اعتـبر نقصـاً مـن حقـوق السـكان عـلى هـذه المناطـق«[1].

٢- الاستيطان الزراعي وانعكاساته على الفلاحة المغربية

كان الجـنرال ليوطـي حـذراً منـذ البدايـة في تعاملـه مـع مسـألة الأرض في المغـرب، فقـد كان يـدرك أن«**مـس آلـة دقيقـة عـلى شـاكلة التنظيـم الاجتماعـي للمغـرب (...)، يمكـن أن تكـون لـه انعكاسـاتٌ خطـيرةٌ جـداً عـلى أمـن وتنظيـم البـلاد، ولـذا يجـب التحـرك باحتياطـاتٍ دقيقـةٍ، وعـدم الإقـدام عـلى تغيـير الوضعية القانونيـة لـلأراضي الجماعيـة إلا بعـد أن تكـون قواعـد الغـزو قـد ترسـخت، وحتـى تكـون الإدارة قـد بـدأت تسـير بشـكلٍ طبيعـيٍّ**»[2]. ولم يكـن مـن السـهل العثـور عـلى صيغـةٍ تمنـع الابتـزاز الـذي جـرى في الجزائـر، وتحـول دون تجريـد الفلاحـين المغاربـة مـن أراضيهـم [3]، مـع مـا عرفـوا بـه مـن تعلـقٍ وارتبـاطٍ غريـزيٍّ بأرضهـم وغيرتهـم عليهـا[4]، فنشـط تفكـير ساسـة الحمايـة عـلى مسـتوى التحليـل والتشريـع واسـتنباط الحلـول، لوضـع أسـس بنـاءٍ ضخـمٍ مـن التأويلات والنظريـات والنصـوص القانونيـة، تـشرع وتـبرر ابتـزاز الفلاحـين والسـيطرة عـلى أراضيهـم، تـارةً باسـم اسـترجاع أراضي الدولـة التـي اسـتولى عليهـا السـكان في مراحـل ضعـف السـلطة المركزيـة، وتـارة بحجـة الحصـول عليهـا بتواطـؤٍ مـع عنـاصرَ قياديـةٍ في السـلطة المركزيـة، وتـارةً أخـرى لعجـز الفلاحـين وعـدم قدرتهـم عـلى الإدلاء بالوثائـق الضروريـة التـي تؤكـد ملكيتهـم لـلأرض.

وهكـذا سـنت إدارة الحمايـة مجموعـةً مـن التشريعـات شـكلت القاعـدة

(1) توفيق أكومي، "أربع عشرة سنة من المقاومة في ناحية تازة"، مذكرات من الثرات المغربي - تجزئة ومقاومة-، ج.5، الخزانة العامة والأرشيف بالرباط، 1985، ص:146.

(2) أحمد تافسكا، الفلاحية الكولونيالية في المغرب (1912-1956)، مطابع أمبريال، الطبعة الأولى، الرباط، 1998،ص:35.

(3) أحمد تافسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب (1919-1939)، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى، 1980، ص:12.

(4)Charles André Jullien, L'AfriQue du Nord en marche: nationalismes musulmans et souveraineté française, vol.1, Tunis., 2000, p:210.

المنارة للاستشارات

القانونية للنهب والابتزاز[1]، فأصدرت ظهير 12 غشت 1913 الذي نص على تسجيل العقارات، وضرورة التدقيق في الوثائق المدلى بها[2]. فأصبح لكلِّ قطعةٍ أرضيةٍ بمقتضاها سندٌ عقاريٌّ يحمل اسماً ورقماً وتصميماً للملكية، وسهل ذلك تسلط الأجانب على الأرض لجهل المغاربة بالإجراءات القانونية الجديدة. ثم صدر ظهير 7 يوليو 1914 فجعل الأراضي الجماعية وأراضي الأحباس وأراضي الكيش، غير قابلةٍ للتفويت، ووضعها تحت حماية الدولة التي أصبح لها حق مراقبتها وتسييرها[3].غير أنه بعد سنتين (1916) تم تأسيس «**لجنة استعمار الأراضي**» من أجل تشكيل وتوزيع القطع الأرضية القروية، وقررت سلطات الحماية انسجاماً مع مبادئ الاستعمار المختبرة، تدعيم الاحتلال العسكري بإسكان عائلاتٍ فرنسيةٍ في القرى المغربية، وسيكون لهذه العائلات تأثيرٌ حضاريٌّ على الفلاحين المغاربة بالمثل الذي ستعطيه لهم[4]. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، صدر ظهيرٌ جديد في 27 أبريل 1919 جعل الأراضي الجماعية تحت رقابة مجلس وصايةٍ له صلاحيات تفويت أراضي الجماعات لطرفٍ ثالثٍ، فاقتطعت أجزاء مهمةٌ من الأراضي تحت غطاء المصلحة العامة، وسهلت الاستيلاء عليها لفائدة الكولون بطرقٍ شرعيةٍ غير منازعٍ فيها[5]، فتدهورت الجماعات ولحق التفقير بأفرادها وتغيرت الهياكل الزراعية التقليدية ما انعكس على الوضع الاجتماعي لسكان البوادي.

إن ما تجب الإشارة إليه هو أن السيطرة والاستيلاء على أراضي الفلاحين في المغرب، قد ارتبط إلى حدٍّ كبيرٍ بالغزو العسكري، فالمستوطنون المزارعون كانوا يسيرون على حد تعبير أحمد تافسكا، في عصاباتٍ مسلحةٍ خلف القوات الاستعمارية التي تتولى إبادة ومطاردة السكان لتتيح المجال للمستوطنين للحصول على أملاكٍ فلاحيةٍ، وتزيل كل ما من شأنه أن

(1) أحمد تافسكا، الفلاحة...مرجع سابق،ص:35-36.

(2) René Hoffherr, L'économie marocaine, Librairie du Recueil Sirey,Paris., 1932, p:126.

(3) René Hoffherr,Op.cit, pp:126.

(4) ألبير عياش، المغرب والاستعمار- حصيلة السيطرة الفرنسية-، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مراجعة وتقديم إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1985، ص:174.

(5) أحمد تافسكا، الفلاحة...مرجع سابق،ص:38-39.

المنارة للاستشارات

يشعرهم بأنهم غرباء في مجتمعهم الجديد، وتصفهم الصحافة الاستعمارية بأنهم »طلائع جيشٍ قويٍّ«[1]. **لذلك قامت السلطات الفرنسية بتمهيد الطريق أمام الاستيطان الزراعي وتدعيمه، لأنه هو الذي يعطي حضوراً واستمراراً للنفوذ الفرنسي بالمغرب، وهو ما يوضحه كاديل J) .(Cadile بقوله: «لقد تم الاستيطان الرسمي بشرق تازة في 1924، وفي الريف ما بين 1926 و1930 بالموازاة مع التهدئة العسكرية»**.[2] وقد وصل هذا الاستيطان إلى أقصى تأثيره في حياة الفلاحين، كما يؤكد ذلك ألبير عياش حيث يقول »في الريف الشرقي وسهول ما بين تازة ووجدة وزعت القبائل الرحلية سابقاً في ما بينها أراضيَ فقيرةً تزرعها بالحبوب (...) غير أن الهجرة نحو السهول المستعمرة تبدو مفروضةً«[3].

ونشير إلى أن الاستيطان الزراعي كان قد تعرقل تطوره في بداية الحماية بسبب تمسك المغاربة بأراضيهم، واستمرار المقاومات المسلحة في عدةِ مناطقَ بشكلٍ أعاق الاستيطان الأوروبي. وبعد القضاء على هذه المقاومات أصبح الفرنسيون أحراراً وسارعوا إلى الحصول على المزيد من أراضي الأهالي المغاربة ما أدى إلى تدمير القاعدة الاقتصادية للفلاحين المغاربة الذين تزايدت أراضيهم المغتصبة والمسلوبة، وتحول قسمٌ كبيرٌ منهم إلى »خمّاسةٍ«، أو إلى عمَّالٍ في المزارع الأوروبية[4]، كما تحول الوسط القروي إلى مصدرٍ واسع النطاق للهجرة سواءً كان داخل البلاد أو إلى خارجها.

وهكذا وُجدت تشكيلةٌ من المعمرين نافسوا الفلاحين المغاربة الذين أصبحوا في درجةٍ دنيا مقارنةً معهم، لأن زراعاتهم التقليدية ذات الإنتاج البسيط لم تصمد أمام الزراعات المنتجة في الضيعات الأوروبية العصرية المستفيدة من الأسمدة الكيماوية، والبذور المنتقاة، كما أن الفلاحين المغاربة لم يستفيدوا من الامتيازات المختلفة التي منحتها سلطات الحماية

(1) أحمد تافسكا، الفلاحة... مرجع سابق، ص:41.

(2) Mostafa El Arji, Immigration rurale et urbanisation à Taza (Maroc, Thèse de doctorat du 3ème cycle, Université de Toulouse de Mirail,1984, p:47.

(3) ألبير عياش، الفلاحة...مرجع سابق، ص:263.

(4) Mostafa El Arji, Op.cit, p:51

المنارة للاستشارات
ww

للمعمرين الأوروبيين. فرغم أن الظهائر لم تميز بين الأهالي والمستوطنين من حيث حق الاستفادة من المنح والمكافآت، إلا أن إمكانيات الفلاحين المغاربة المتواضعة لم تسمح لهم باستيفاء الشروط المحددة لنيل هذه المكافآت. فكيف يمكن الحديث عن إدخال تقنياتٍ وأساليبَ حديثةٍ في عملية الإنتاج أو الزراعة على الطريقة الأوروبية لفلاحين جردوا من أراضيهم الخصبة ؟

لقد ظلّ الفلاح المغربي خارج منظومة الإرشاد الكولونيالي، الذي ركز على توعية الكولون الأوروبي بأهمية وضرورة استعمال الأساليب العصرية في الفلاحة، كما حرص الفلاحون الأوروبيون على عدم انتقال المعرفة بهذه الأساليب العصرية إلى جيرانهم الفلاحين المغاربة، ليحافظوا على تفوق إنتاجهم، فبقي الفلاحون المغاربة يعتمدون على ما ورثوه عن أسلافهم من طرقٍ ووسائلَ زراعيةٍ تقليديةٍ، وهو ما كان يدفع أحيانا بعض الفلاحين المغاربة إلى«**التجسس المعرفي**» على الكولون الأوروبي عبر استخدام معارفهم وأصدقائهم العاملين في مزارع الأوروبيين، لاكتشاف سر تخلف إنتاجهم عن إنتاج الأوروبيين، أو سر عدم تأثر حقول الكولون بأمراض تجتاح المنطقة، أو طرق تخلص الأوروبيين من أعشابٍ ضارةٍ تعجز الأساليب التقليدية عن مكافحتها[1].

وواجه الفلاحون المغاربة بالإضافة إلى تربص المعمرين بأراضيهم، عواملَ طبيعيةً أرهقتهم وزادت من بؤسهم مثل الجفاف، والعواصف الرعدية والثلجية والجراد وهو ما أسهم في تأزيم وضعية الفلاحين وتراجع مستواهم المعيشي، كما دفعتهم في العديد من الأحيان إلى الخروج عن القبيلة، في إطار هجراتٍ جماعيةٍ للبحث عن مصدر عيشٍ ملائمٍ، يعوض النقص الحاصل في المدخول الفلاحي[2].

أما الضريبة الفلاحية (الترتيب) فقد شكلت إلى جانب العوامل السابقة عبئاً ثقيلاً على الفلاحة الأهلية، ما زاد في تأزيمها. ولم تكن مصلحة

(1) أحمد تافسكا، الفلاحة...مرجع سابق،ص:102.

(2)- BibliothèQue nationale de Rabat, Rapports Mensuels du Protectorat, janvier1 1927, p.2.

المنارة للاستشارات
ww

الضرائب تأخذ في الحسبان ظروف الفلاحة المغربية، حيث كانت تحدد مبلغها بناءً على تقديرات اللجنة الجهوية المكلفة بوضع تقديرات إنتاج المغاربة، وعلى ضوء ذلك كانت تتم عملية تحديد الترتيب الواجب على كلِّ فلاحٍ، وكذلك إعداد تقديرات الإنتاج الفلاحي[1]، كما أن هذه التقديرات لم تكن تتم على أساس بحثٍ موضوعيٍّ لوضعية الفلاحة والأشجار المثمرة ورؤوس الماشية التي توجد في حوزة المغاربة، بل كانت تتم بناءً على تصورات أعوان السلطة المحلية التي غالباً ما كانت تجانب الواقع، ليجد الفلاح نفسه ملزماً بمبالغ تفوق إلى حدٍّ كبيرٍ محصوله الفلاحي[2].

ثانيا: بعض الإجراءات الإصلاحية للحماية في مجال الفلاحة المغربية

اتخذت الإدارة الفرنسية عدة مبادراتٍ، لتظهر أنها تريد النهوض بالفلاحة المغربية التقليدية وإصلاح العالم القروي، فتم التفكير في إنشاء تعاونياتٍ فلاحيةٍ تقوم بتخزين المنتوج وتحويله وبيعه وتقديم قروضٍ لصغار الفلاحين لحمايتهم من المرابين، ويتعلق الأمر بما كان يعرف بالجمعيات أو«**الشركات الاحتياطية الأهلية**»(Sociétés Indigènes de Prévoyance) أو (SIP) التي أنشئت ونظمت بمقتضى ظهير 26 ماي 1917 [3]المغير بظهير 19 يوليوز1917، وظهير 12 أبريل 1912، وظهير 28 نونبر 1921، ثم ظهير 28 يناير 1922؛ وهي عبارةٌ عن مؤسساتٍ مدنيةٍ تحدث بقرارٍ وزاريٍّ يحدد دائرتها الترابية، تشمل إلزاماً كل الفلاحين الأهليين غير المحميين المسجلين في قائمة الترتيب[4]. وتهدف إلى إعانة الفلاحين بالقروض، ماديةً كانت أو عينيةً، ليتمكنوا من مواصلة أعمال فلاحتهم ومن توسيع نطاقها، واعتماد التقنيات الحديثة الضرورية في ميدان الفلاحة وتربية الماشية والمساهمة

(1) أحمد تافسكا، الفلاحة...مرجع سابق، ص: 102.

(2) المرجع نفسه، ص: 102.

(3) ظهير شريف في أحداث شركات احتياطية مختصة بالأهليين"، الجريدة الرسمية، العدد 215،11 يونيو 1917، الموافق ل20شعبان 1335.، ص: 460 -461.

(4) ظهير شريف في إلغاء الظهائر الشريفة المؤرخة برابع شعبان عام1335 الموافق لسادس وعشرين مايو سنة 1917 وبعشرين شوال عام 1337 الموافق لتاسع عشر يوليو سنة 1919، وبثاني وعشرين رجب عام 1338 الموافق لثاني عشر أبريل سنة 1920 المتعلق بالشركات الاحتياطية الأهلية وتعويضها بهذا الظهير الشريف"، الجريدة الرسمية، العدد461، 28 فبراير 1922، الموافق ل4 جمادى الثانية1340.، ص: 242-248.

المنارة للاستشارات
ww

في تطبيقهـا، وتهـدف إيضـا إلى حمايـة الفلاحـين الأهـالي مـن المضاربـات العقارية(الربـا- الاحتـكار)، كـما يمكنهـا أن تقـوم مقامهـم عنـد الحاجـة بإلغاء كل رهـنٍ أو التـزامٍ يبـدو لهـا مبالغـاً أو العمـل عـلى الحـد منـه، والمسـاهمة كذلـك في عقـد تأمينـات ضـد الكـوارث الفلاحية(حريـق، مـوت المـواشي، جـراد...)[1].

وإضافـة إلى تقديـم السـلفات والإعانـات، كان بإمـكان الـشركات الاحتياطيـة الأهليـة، إحـداث جمعيـاتٍ تعاونيـةٍ يعهـد إليهـا هـي الأخـرى بصيانـة المنتـوج وتحويلـه وتسـويقه وفـق الـشروط المتبعـة في المؤسسـات الصناعيـة (مضاربـة، احتـكار، تحقيـق القيمـة المضافـة...)، وذلـك - كـما ينـص عليـه ظهـير 24 أبريـل 1937- بعـد الحصـول عـلى ترخيـصٍ مـن إدارة الداخليـة اسـتناداً إلى موافقـة إدارة الفلاحـة والتجـارة والغابـات، وكـذا المسـؤول عـن الصناعـة التـي قـد يهمهـا الأم[2] وفي هـذا الصـدد شـهدت سـنة 1937 بالمغـرب تأسـيس 11 «**تعاونيـة أهليـة فلاحيـة**» (Coopérative Indigène Agricole) أو (CIA) بمقتـضى ظهـير 24 أبريـل 1937 في مجموعـةٍ مـن المـدن، الربـاط، البيضـاء، القنيطـرة، مكنـاس، فـاس، تـازة، وجـدة، واد زم، مـازاكان، آسـفي، ومراكـش[3]. وحتـى لا نعطـي لإجـراءات سـلطات الحمايـة أبعـاداً أكـثر مـن حجمهـا، نتسـاءل ماهـي حقيقـة وفعاليـة هـذه المحـاولات التحديثيـة؟

لم تـؤد هـذه المجهـودات في الواقـع إلى النتائـج المرجـوة مـن طـرف الأهـالي لأسـبابٍ عديـدة، ذلـك لأن إدارة الحمايـة كانـت تسـعى مـن وراء كل المبـادرات التـي اتخذتهـا في هـذا المجـال إلى الاسـتحواذ عـلى أقـصى مـا يمكـن مـن الأراضي لتوزيعهـا عـلى المسـتوطنين، وإلى تكويـن «**طبقـةٍ**» متوسـطةٍ مـن الفلاحـين الذيـن يزكـون سياسـتها، والحـد في الوقـت نفسـه مـن الهجـرة القرويـة للحفـاظ عـلى حشـود العـمال الفلاحـين الـذي يمكـن اسـتثمارهم في ضيعـات المعمريـن[4]. فالقبائـل ارتفعـت معاناتهـا مـن هـذه القـروض التـي كانت

(1) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(2) حليم، عبد الجليل، "الإصلاح القروي في عهد الحماية، البيزانا والتحديث"، مجلة المناهل، العدد 70/69، السنة السادسة، منشورات وزارة الثقافة، 2004، ص: 53.

(3) Anonyme, Rapport général sur le mouvement coopératif en milieu autochtone (19341950-, in C.H.E.A.M, Rabat, 1950, p:3.

(4) عبد الجليل حليم، "الإصلاح... مرجع سابق، ص: 54.

المنارة للاستشارات

تمنحها هذه التعاونيات المحلية[1] بفوائد عالية[2]، كما أن هذه القروض لم يكن يستفيد منها إلا الفلاحون الميسورون، أما صغار الفلاحين فقد كانوا في حالة عدم تأدية ديونهم في الأجل المحدد عرضةً لفقدان أراضيهم، أضف إلى هذا أن عدم إشراك الفلاحين، وهم المعنيون الأساسيون بكل ما تقرره الشركات الاحتياطية الأهلية (SIP) والتعاونيات الفلاحية الأهلية (CIA) في اتخاذ القرار، أفرغ الجانب التعاوني التي تدعو إليه هذه المؤسسات من كلِّ مضمونٍ حقيقيٍّ، وجعل منها مجرد مجالٍ لتكوين الأطر التقنية والمراقبين أكثر من كونها مجالاً لتكوين الفلاحين وتحسين أوضاعهم[3].

وأنشأت الإقامة العامة إضافة إلى هاتين التعاونيتين، مركزية التجهيز الفلاحي للبيزانا (Central d'EQuipement Agricole du Paysanat أو C.E.A.P) بظهير 26 يناير 1945؛ وهي مؤسسةٌ عموميةٌ تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي[4]، تهدف إلى تنمية الفلاحة وتربية الماشية، بتقديم قروض للفلاحين وتأطيرهم تقنيّاً وبيع المعدات الفلاحية أو كرائها لهم[5].

ولإنجاز مهامها، اعتمدت مركزية ال (C.E.A.P) على مكاتبَ محليةٍ تقوم بتقديم معلوماتٍ حول التكوين الكيميائي للتربة ونوعية الأسمدة التي ينبغي استخدامها وطريقة محاربة التعرية والأمراض النباتية لقطاع التحديث الفلاحي Secteur de Modernisation du Paysanat» أوS.M.P المنشأ بظهير 5 يونيو 1945[6]، وهو عبارةٌ عن مؤسسةٍ عموميةٍ تسيرها السلطة المحلية، ترمي إلى تحقيق أهدافٍ ماديةٍ واجتماعيةٍ وأخلاقيةٍ، تتمثل في تحسين الإنتاج

(1) BibliothèQue nationale de Rabat, Rapport mensuel du Protectorat, décembre, 1920, p:21.
- René Rosier, Les societés indigènes agricoles de prévoyance au Maroc, Librairie Emille la rose, 1925, p:126

(2) René Rosier, Les societés indigènes agricoles de prévoyance au Maroc, Librairie Emille la rose, 1925, p:126.

(3) عبد الجليل حليم، "الإصلاح... مرجع سابق، ص: 54.

(4) "ظهير شريف في إحداث مؤسسة مركزية للتجهيز الفلاحي خاص بالفلاحين"، الجريدة الرسمية، العدد 1688، 2 مارس1945/ الموافق ل 17 ربيع الأول 1346.، ص: 170.

(5)Abdeljalil Halim, Structures Agraires et Changement Social au Maroc de l'iQtae au capitalisme, Imprimerie Info-Printe, Fès, 2000, p:103.

(6) عبد الجليل حليم، "البيزانا"، معلمة المغرب، ج.6،نتاج الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا.،1998، ص: 1944-1945.

المنارة للاستشارات

وتوجيه الفلاحين نحو زراعاتٍ جديدةٍ والعمل على تطبيق مخطط للتنمية وتحسين أوضاع الفلاحين الاجتماعية، وذلك ببناء المدارس والمستوصفات ودور السكن قصد تحسين أوضاع الفلاحين الاجتماعية، وإشراكهم في مداولات مجالس S.M.P قصد تهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم مستقبلا[1].

وعموماً كانت ترمي »البيزانا« **من خلال تدخلاتها هاته تحقيق تغييرٍ جذريٍّ وإصلاحٍ شاملٍ في حياة الفلاح المغربي. فالتعليم الإجباري، والمراقبة الطبية ضد الأمراض، والمساعدة الاجتماعية واستخدام الآلات...، ستسهم في توعية الفلاح وتجعله يتحرر من الاعتقادات الروتينية والقيود التي كانت تقف عائقاً أمام تقدمه. وبلا شكٍّ فالإصلاح سيكون صدمةً نفسيةً صادرةً عن المكننة، وهو ما سيؤدي إلى زعزعة أنماط الانتاج التقليدية والرفع من القدرة الإنتاجية للفلاح ثم تغيير نمط عيشه**[2]..

بعد أن فرضت فرنسا سيطرتها على المغرب وتوغلت داخل أراضيه وجدت أمامها عدداً من خدام المخزن، وهم الفئات الحاكمة المكونة من شيوخ القبائل والقواد والأعيان وبعض الزوايا. وقد أبقى الاستعمار على معظم هذه الفئات وامتيازاتها الأدبية والاجتماعية، ومنحها مساحاتٍ كبيرةً من الأراضي الزراعية عند إدخال نظم تسجيل الأراضي لكي تكون دعامةً وسنداً للمحتل، ولكنه جردها في المقابل من نفوذها السياسي الحقيقي لأنه أصبح الحاكم الفعلي للبلاد. وظلت هذه الفئات أداةً مسخرةً من طرف الاستعمار حيثما يريد واجهةً لإضفاء الشرعية على بعض سياساته الاستيطانية[3].

وقد أدت الهجرة القسرية بفعل التدخل الاستعماري في القرى إلى فقدان المغرب لتوازنه السكاني جغرافيّاً، حيث أفرغت البادية من سكانها، وازدحمت المدن بعشرات الآلاف من المهاجرين الفلاحين، الذين فقدوا

(1) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(2) J. BerQue,et J.Couleau, «Vers la modernisation du fellah marocain », in B.E.S.M, vol.7, n°26, juillet1945.,1945, p:20.

(3) عبد السلام أديب، الصراع الطبقي والتحولات الاقتصادية والسياسية في المغرب، منشورات النهج الديموغرافي، الرباط، 2005. ص: 82.

المنارة للاستشارات

كليّـاً أو جزئيّـاً صلتهـم الماضيـة بعـالم الزراعـة ولا رابطـةَ تاريخيـةً لهـم بعـالم المدينـة ومجتمعهـا، وفجـروا الإطـار التقليـدي للمـدن التاريخيـة المغربيـة، وشـكلوا قاعـدةً كبـيرةً مـن العاطلـين وأشـباه العـمال في خدمـة الاقتصـاد الرأسـمالي الأوروبي، ووضعـوا بذلـك اللبنـة الأولى في تكويـن الطبقـة العماليـة المغربيـة[1].

وبإدخـال نمـط الإنتـاج الرأسـمالي الاسـتعماري عملـت سـلطات الحمايـة عـلى تفكيـك الملكيـة الجماعيـة للقبائـل المغربيـة، والتـي هـي أسـاس التضامـن القبـلي. ومركـزت سـلطات الحمايـة الملكيـة الفرديـة لـلأرض ووسـائل الإنتـاج الأخـرى، وأصـدرت مـن أجـل ذلـك سلسـلة مـن القوانـين لتدعيمهـا وتعميمهـا. واسـتهدفت مـن ذلـك تسـهيل عمليـات انتـزاع أجـود الأراضي، وجعلتهـا تحـت تـصرف المعمريـن. وأدى ذلـك إلى فصـل الفـلاح عـن أرضـه، وبالتـالي عـن «**جماعتـه**» وعشـيرته وقبيلتـه. ووقـع تحـوُّلٌ وتدجـينٌ لدور«**الجماعـة**» لـدى القبيلـة، وصـدرت قوانـينُ تحـدد مهمتها الجديـدة[2]. ففقـدت «**الجماعة**» سـلطتها السـابقة، وأصبحـت تابعـةً ومراقبـةً مـن طـرف سـلطات الحمايـة. ونفَـذَت عـن طريقهـا إدارة الحمايـة، بشـكلٍ أعمـقَ لنسـف جـذور الحيـاة الجماعيـة القبليـة.

وهكـذا ظهـر نمـط الملكيـة الفرديـة لـلأرض، وتحولـت العلاقـات داخـل القبيلـة مـن علاقـاتٍ عشريـةٍ في مفهومهـا التقليـدي القديـم إلى علاقـات اقتصاديـةٍ ترتكـز عـلى امتـلاك رؤسـاء القبائـل والقـواد ورؤسـاء الطـرق الصوفيـة لـلأراضي الزراعيـة الواسـعة، وتحـول سـائر أفـراد القبيلـة بالتدريـج إلى فلاحـين أجـراء في أراضي زعمائهـم.

ومـا لحـق الزراعـة مـن تغـيّرٍ في نمـط ملكيتهـا لحـق تدريجيّـاً ملكيـة الماشـية، فقـد تحولـت هـذه الأخـيرة مـن ملكيـة عشـيرةٍ مشـاعيةٍ إلى ملكيـةٍ أسريـةٍ أو فرديـةٍ، ولكـن النشـاط الرعـوي لم يتطـور في وسـائله بالدرجـة أو السرعـة نفسـيهما اللتَـيْنْ تطـورت بهـما الزراعـة في البادية المغربيـة، لذلـك يظـل الفائـض الاقتصـادي المتولـد مـن هـذا النشـاط، والقابـل للتوزيـع والاسـتحواذ

(1) أحمد تافسكا، تطور...مرجع سابق، ص:67.

(2) Abdeljalil Ben Abdellah, « Société et gestion des ressources dans le haut Atlas central, cas des Ait ougoudid », revue Abhath, n°4, 1994, pp.5657 -.

المنارة للاستشارات

مـن خـلال الآخريـن محـدوداً للغايـة[1].

إن الاسـتعمار الـذي أدخـل الرأسـمالية إلى البـلاد لم يـزد إلا في تأزمهـا، ولم يسـهم إلا في «**بلـترة**» أهاليهـا وتهميشـهم، وتحويـل أغلبيتهـم إلى خمّاسـة ومزارعـين أو أيـدٍ عاملـة بخسـة في متنـاول المعامـل الاسـتعمارية التـي تحـول ثـروات البـلاد إلى بلدهـا الأصـلي. صحيـحٌ أنّ الاسـتعمار قـد سـاهم في عصرنـة الفلاحـة بالمكننـة وتقنيـات الـري الحديثـة، لكـن لم يكـن ذلـك لصالـح البسـطاء مـن المغاربـة بـل لصالـح المسـتوطنين أو لصالـح «**الأرسـتقراطية العقاريـة**» التـي ستسـتولى بعـد الاسـتعمار، عـلى مـا سـمي بـ«**أراضي المعمريـن المسـترجعة**»؛ ولكـن صحيـحٌ أيضـاً أن الرأسـمالية الاسـتعمارية قـد أسـهمت في تفكيـك المجتمـع المغـربي وأشـكال تضامناتـه التقليديـة، وشردت العائلـة وقتلـت الآلاف مـن الأهـالي المغاربـة تحـت ذريعـة التهدئـة والسـلم[2]. فـكان السـلم والتهدئـة الكولونياليـان »مسـاهمةً فعالـةً في إيقـاف صـيرورة التاريـخ الاجتماعـي الداخـلي بتجميـد البنيـات المحليـة، وبإدخـال تحـوّلٍ اقتصـاديٍّ واجتماعـيٍّ وسـلوكيٍّ«[3].

ومـع تطـور نظـام ملكيـة الأرض، وظهـور تقسـيم العمـل ونمـو المبـادلات التجاريـة بـدأت تتبلـور عمليـة التمايـز الاجتماعـي. وقـد أصبحت هـذه العلاقات تحـلّ تدريجيـاً محـلّ التمايـزات القبليـة التقليديـة القائمـة عـلى أسـاس علاقـات القرابـة وروابـط الـدم وأواصر التضامـن القبـلي. وقـد سـاهم التغلغـل التدريجـي لعلاقـات الإنتـاج الرأسـمالية في هـذا التحـول مـن غـير أن تختفـي تمامـاً البنيـات التقليديـة بـل حدثـت عمليـة مزاوجـة وتهجـين بـين الهيـاكل والتمايـزات القبليـة التقليديـة والعلاقـات والتمايـزات الرأسـمالية الحديثـة[4].

وهكـذا أخـذت عمليـات التمايـز الاجتماعـي تسـير في اتجاهـاتٍ متعـددةٍ. فالتغيـير الـذي أجـراه الفرنسـيون في شـكل الملكيـة، لم يـؤد إلى خـراب الفئـات الإقطاعيـة، بـل أسـهم في تبلورهـا وصياغـة معالمهـا ورسـم حدودهـا لـكي تكون

(1) عبد السلام أديب، مرجع سابق، ص: 82.

(2) الهادي الهروي، القبيلة، الإقطاع والمخزن- مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844- 1934، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2004، ص: 311-312.

(3) Abdelatif Ben chrifa,Culture, Changement Social et Rationalité, in PratiQues et résistances culturelles au Maghreb, Sous la direction de Noureddine Sraib, Ed CNRS,1992, p:141

(4) عبد السلام أديب، مرجع سابق، ص: 85.

المنارة للاستشارات
ww

سنداً قويّاً للمستوطنين الأجانب. كما ظهرت فئة من المغاربة المكونين من كبار مُلاّك الأرض الذين لا يقومون بزراعة أراضيهم بأنفسهم. وغالباً ما كانوا يقومون بتأجير أراضيهم للفلاحين أو يستأجرون عمالاً زراعيين لفلاحتها. وأغلبية هؤلاء المُلاّك كانوا يقطنون المدن، وبهذا لم يكن بينهم وبين قراهم وفلاحيها أيّ روابطَ وثيقةٍ أو علاقاتٍ شخصيةٍ[1].

لقد أدت التغييرات الاستعمارية الكبيرة إلى تحول أعداد كبيرةٍ من الفلاحين إلى عمالٍ يتقاضون أجراً، فقد وجدت هذه الفئة من الفلاحين نفسها محرومةً من الملكية وعاجزةً عن تطوير مقدرتها لامتلاك إنتاجها، تدفعها حركةٌ مزدوجةٌ، فعليها من جهةٍ أن تجد عملاً مأجوراً يضمن لها حياتها، وعليها من جهةٍ ثانيةٍ، كي لا تفقد كلَّ شيءٍ، أن تحافظ على تضامنٍ تقليديٍّ معينٍ عائليٍّ قرويٍّ ورثته من ماضيها. وكان الوصول إلى ظروف العمل المأجور يحصل بعقدٍ فرديٍّ شفهيٍّ بين العامل وصاحب المزرعة وهذا مما أدى إلى نشوء شكلٍ جديدٍ من تبعية العامل الذي كان قد تحرر من التبعية السابقة للإقطاعيين.

إن هذه الفئة من الأجراء التي نمت ونشأت في ظل السيطرة الاستعمارية قد تضخم حجمها بسرعةٍ كبيرةٍ، وقد حصل هذا التوسع في حجمها بشكلٍ رئيسيٍّ على حساب الفئات الاجتماعية الأخرى والتي اضطرها الإفقار المتزايد إلى الالتحاق بسوق العمل، بسبب سياسة الدمج الاقتصادي للسلطات الاستعمارية[2].

ونشير إلى صعوبة التحديد الدقيق لعدد اليد العاملة الزراعية وتوزيعها خلال فترة الهيمنة الاستعمارية، ويزيد في تعقيد هذه المهمة أن الزراعة الأوروبية كانت تعتمد على اليد العاملة المغربية اعتماداً كلّيّاً، وأن الكثرة الساحقة من هذه اليد العاملة موسميةٌ تأتي من المناطق القريبة من مزارع الأوروبيين، أو من أقاليمَ بعيدةٍ مثل سوس ودرعة وتافيلالت والأطلس والريف ودكالة والرحامنة وعبدة وبني حسن، أما العمال الدائمون في

(1) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(2) المرجع نفسه، ص: 86.

المنارة للاستشارات
ww

مزرعة أوروبية مساحتها 250 هكتارا فيختلف عددهم باختلاف المناطق والظروف، ويتراوح بين أربعة واثني عشر عاملاً في أحسن الأحوال، منهم عاملٌ أو عاملان أوروبيان متخصصان في تغيير آلات المزرعة والإشراف على عمل العمال المغاربة[1].

وعلى عكس العامل المغربي، كان العامل الأوروبي يتمتع بكثيرٍ من الامتيازات منها، عقودُ عملٍ مضبوطةٍ، وأجرةٌ مرتفعةٌ، وسكنى، ومكافآت تتراوح قيمتها بين ألفين وعشرة آلاف فرنك سنويّاً بالإضافة إلى امتيازاتٍ أخرى منها الاستفادة من خدمات المستوصفات، والمدارس لأبنائهم[2].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التنظيم النقابي في البادية المغربية قد واجه صعوباتٍ عديدةً لعدم استقرار العمال نتيجةً للسياسة الاستيطانية والتقاليد الفلاحية، وعدم وجود الوعي السياسي والنقابي، وانتشار الأمية، ومحاربة سلطات الاحتلال لأيِّ نوعٍ من النشاط النقابي. أما «**النضال الطبقي**» في البادية فقد كان معدوماً أيام الاستعمار الفرنسي لأن التناقض الرئيسي بين الاستعمار والحركة الوطنية قد غطى كل صراعٍ.

كما تحولت أعدادٌ كبيرةٌ من الفلاحين إلى مزارعين بالمحاصّة حيث يحصل المزارع على حصّةٍ عينيّةٍ من المحصول بعمله هو وأفراد أسرته في أرض المالك. وتراوح نظم اقتسام المحصول بين «المرابعة» **أي بربع المحصول و«المخامسة» أي بخمس المحصول حسب الترتيبات والأعراف السائدة في الوسط القروي**[3].

خاتمة

يتضح من المعطيات سالفة الذكر، أن الاستعمار الفرنسي أحدث تحولاتٍ عميقةً بالبوادي المغربية، تمثلت في تحول أخصب أراضيها إلى مزارعَ كولونياليةٍ، بعدما قامت إدارة الحماية بنسف المؤسسات والمبادئ التي كان يقوم عليها المجتمع المغربي، والتي كانت تشكل عائقاً أمام

(1) أحمد تافسكا، تطور... مرجع سابق، ص: 89.
(2) المرجع نفسه، ص: 90.
(3) عبد السلام أديب، مرجع سابق، ص: 87.

المنارة للاستشارات

احتلال الأرض المغربية، حيث غيرت الوضعية القانونية للأرض بسن ترسانةٍ من التشريعات شكلت السند القانوني للاستحواذ على أراضي المغاربة، وتوزيعها على الكولون الأوروبي، ما أدى إلى حدوث تحولاتٍ في شكل البنية العقارية. وحرص الأوروبيون على تطبيق أشكال الاستغلال الرأسمالي في الأراضي المغتصبة، باعتبار الأرض بمثابة رأسمالٍ يدر دخلاً أي ينتج فائضَ قيمةٍ، فركزوا على إنتاج مزروعاتٍ تسويقيةٍ يُوجّه إنتاجها لتلبية حاجيات الجاليات الأوروبية، ويُصدَّرُ جزءٌ منها إلى الخارج لتلبية متطلبات المتربول، مستفيدين من مساعدة ودعم إدارة الحماية من إقامةٍ للبنيات التحتية، ومن مختلف التسهيلات المالية والتقنية.

أما الفلاحة المغربية المحلية التي كانت تلعب دوراً اجتماعيّاً واقتصاديّاً لأكثريةٍ بشريةٍ، فقد تعرضت خلال فترة الحماية إلى تحولاتٍ عميقةٍ، نتجت عما لحقها في علاقتها بالاقتصاد الاستعماري الذي سيطر على أجود أراضي الفلاحين المغاربة بشتى الطرق والوسائل، وحصرهم في المناطق القاحلة، فتضاءلت وسائل عيشهم، كما تصدعت البنى والعلاقات القبلية القائمة على التآزر والتضامن وعلى أساس علاقات القرابة وروابط الدم وأواصر التضامن القبلي، لتحل محلها علاقات الإنتاج المبنية على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والفردانية والتمايز الاجتماعي، وهي علاقاتٌ اجتماعيةٌ لم يألفها المجتمع المغربي بل كانت وليدة التحولات التي رافقت التدخل الاستعماري. وقد دفعت الأوضاع والمتغيرات الجديدة بالعديد ممن أُنتُزِعت منهم أراضيهم إلى العمل كعمالٍ في ضيعات المعمرين، أو الهجرة إلى المدن ليشكلوا النواة الأولى «للبروليتاريا».

المنارة للاستشارات
ww